# تقرير حول زيارات تقصي الحقائق لمؤسسات الأحداث ومتابعة تنفيذ التوصيات

# 2025-2023

في إطار اهتمام المجلس القومي لحقوق الإنسان بتعزيز العدالة الصديقة للأطفال، وحماية حقوق الأطفال في نزاع مع القانون، نفذ المجلس سلسلة من الزيارات الميدانية إلى مؤسسات احتجاز وتأهيل الأحداث، بالتعاون مع الجهات المعنية، لرصد أوضاع الأطفال داخل المؤسسات، وتقييم مدى التزامها بالمعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، لا سيما مبادئ باريس واتفاقية حقوق الطفل.

**الزيارات الميدانية:**

تمثلت أولى الزيارات في **زيارة دار ملاحظة الأحداث بالجيزة يوم 16 أكتوبر 2023**، وهي مؤسسة تستقبل الأطفال المعرضين للخطر والمخالفين للقانون. وقد كشفت الزيارة عن أوضاع غير ملائمة تمثلت في ضعف البنية التحتية، وغياب الرعاية الصحية المنتظمة، ونقص الكوادر الاجتماعية والنفسية المؤهلة، فضلًا عن محدودية البرامج التعليمية والتأهيلية المقدمة للنزلاء.

**وفي 23 أكتوبر 2023، نُفذت زيارة إلى مؤسسة الأحداث بالمرج**، وهي المؤسسة الوحيدة التي تستقبل فئة الأطفال من 15 إلى 18 عامًا، وتقع تحت إشراف وزارتي التضامن الاجتماعي والداخلية. وقد كشفت الزيارة عن مشكلات في برامج التعليم والرعاية الصحية، وضعف في التجهيزات المهنية والتدريبية، وتدني مستوى ظروف المعيشة والبيئة المحيطة، إلى جانب محدودية فرص التواصل الأسري.

**ورشة العمل التفاعلية:**

نُظمت **ورشة عمل موسعة في 25 أكتوبر 2023** ضمن مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي، وجمعت ممثلين عن المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، ووزارة العدل، وعدد من ممثلي المجتمع المدني والجهات التنفيذية. وناقشت الورشة نتائج الزيارات الميدانية والتوصيات اللازمة لتحسين واقع الأطفال في نزاع مع القانون. وتم التأكيد على أهمية تفعيل التدابير البديلة للاحتجاز، وتطبيق مفاهيم العدالة التصالحية كوسيلة لإنهاء النزاع، مثل الوساطة المجتمعية وإصلاح الضرر. كما دعت

الورشة إلى الحد من تطبيق تدابير تقييد الحرية واقتصارها على الحالات القصوى، وضرورة إزالة العوائق القانونية والإجرائية التي تحد من تطوير نظام عدالة الأطفال، وأوصت بتعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية لتحقيق حماية شاملة ومستدامة.

**زيارة المتابعة – 8 مايو 2025:**

استكمالًا لجهود المتابعة، قام المجلس القومي لحقوق الإنسان **بزيارة ميدانية جديدة إلى مؤسسة الأحداث بالمرج يوم 8 مايو 2025.** وقد رصدت البعثة تحسنًا نسبيًا في مستوى الخدمات المقدمة والبنية التحتية مقارنة بالزيارة السابقة، تتمثل في توفير مستلزمات الامن و السلامة المهنية بالورش، تسهيل تواصل الأولاد مع ذويهم، تحسن معدلات إعادة القيد الدراسي، زيادة اعداد الاخصائيين النفسيين و المشرفين، وتوفير التحاليل الطبية اللازمة عند الدخول للأمراض المعدية مثل الالتهاب الكبدي و الايدز وغيرها و تسجيلها بالملف الطبي، جاءت هذه التطورات اتساقا مع التوصيات التي قدمتها البعثة بعد الزيارة السابقة، إلا أن هناك عددًا من التحديات التي لا تزال قائمة، مما يستدعي تدخلًا مستمرًا.

فقد لوحظ أن البنية التحتية ما تزال تعاني من مشكلات، منها انتشار المياه الجوفية، كما أن الأبنية الداخلية والعنابر والحمامات تحتاج إلى إعادة تأهيل ودهانات، ورغم توافر معدات السلامة المهنية في ورش التدريب الفني، إلا أن العمل داخلها لا يزال يتم بأدوات وأجهزة بدائية لا تتماشى مع المعايير الحديثة.

على الصعيد التعليمي، لازالت إجراءات إعادة قيد الأطفال المتسربين من التعليم غير مكتملة لكل الأطفال حيث يوجد منهم من لا يجيد القراءة والكتابة واقترح افراد البعثة تبنى تسجيلهم فى برامج محو الأمية التابعة للهيئة العامة لتعليم الكبار استثنائيا، حيث ان لوائح الهيئة لا تسمح بقبول المتسربين من التعليم. كما تفتقر المؤسسة إلى برامج تدريبية تكنولوجية خاصة باستخدام الحاسب الآلي.

في ضوء ما تم رصده، توصي البعثة بضرورة العمل على تطوير التعليم الفني داخل المؤسسة، من خلال ربطه بمتطلبات سوق العمل وتوعية النزلاء بأهمية اكتساب مهارات مهنية تساعدهم على بدء حياة مستقلة بعد الإفراج. كما تؤكد على ضرورة تمثيل المجلس القومي لحقوق الإنسان في اللجنة التنسيقية للعدالة الجنائية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، بما يضمن متابعة الجوانب الحقوقية بشكل مباشر. وتدعو إلى

إبرام بروتوكولات تعاون مع عدد من الشركات الكبرى الخاصة والعامة، بهدف دمج النزلاء في برامج التعليم الفني لهذه المؤسسات وتوفير فرص عمل لهم في إطار الرعاية اللاحقة.

وتشدد التوصيات على ضرورة زيادة المخصصات المالية للمؤسسة، وتوفير أدوات ومعدات حديثة للتعليم الفني، بالإضافة إلى تطوير العيادة الطبية وتجهيزها بالأدوية والمعدات اللازمة.

تؤكد نتائج هذه الزيارات أن تطوير نظام عدالة الأطفال في مصر يتطلب إصلاحات هيكلية وجهودًا تشاركية تركز على الوقاية والتأهيل، لا العقاب، بما يعزز احترام حقوق الطفل ويدعم فرص إدماجه مستقبلًا في المجتمع. ويجدد المجلس القومي لحقوق الإنسان التزامه الكامل بمواصلة الرصد والتنسيق من أجل إحداث التحول المنشود في مؤسسات رعاية وتأهيل الأطفال في نزاع مع القانون، على أسس إنسانية وحقوقية راسخة.